مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 08 أكتوبر 2023

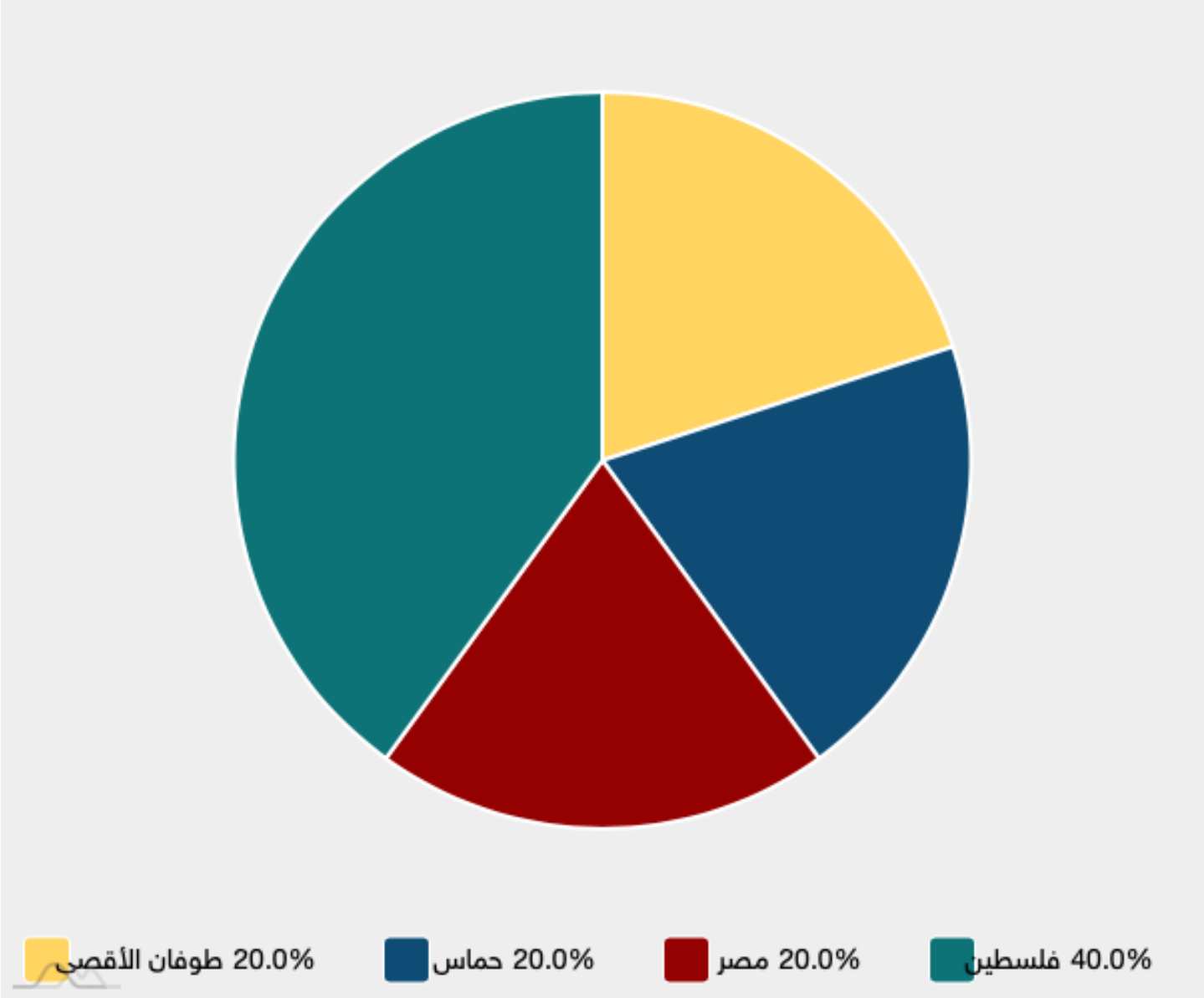

المونيتور: الفلسطينيون يرفضون التطبيع الإسرائيلي السعودي

(إقليمي ودولي . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريرًا للكاتب أحمد ملحم يرصد فيه ردود الفعل الفلسطينية على المحادثات الجارية بين السعودية وإسرائيل لإبرام صفقة سلام بين البلدين.

ويبدأ الكاتب تقريره بالإشارة إلى أنه وفي ظل الزخم الذي اكتسبته المحادثات التي توسطت فيها الولايات المتحدة بشأن اتفاقية تطبيع سعودية إسرائيلية محتملة، لم تعلق السلطة الفلسطينية بعد على التطورات في انتظار النتيجة.

وفي حديثه إلى المونيتور شريطة عدم الكشف عن هويته، قال مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية إنه بعد إبرام اتفاقات أبراهام 2020، انتقد الجمهور الفلسطيني بشدة الدول العربية التي طبعت العلاقات مع إسرائيل، أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية انتقدت الاتفاقات في البداية، إلا أن المسؤول قال إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حث المسؤولين على الامتناع عن انتقاد الصفقات علنًا لتجنب الإضرار بعلاقات السلطة الفلسطينية مع الدول العربية. وأضاف المسؤول «هذا من شأنه أن يفسر الصمت السائد حاليا في أروقة القيادة الفلسطينية بشأن المحادثات السعودية الإسرائيلية».

صمت السلطة

وأشار الكاتب إلى أن السلطة الفلسطينية يبدو أنها حافظت أيضًا على صمتها بشأن المحادثات السعودية الإسرائيلية الحالية وسط تقارير تفيد بأن المملكة العربية السعودية تدفع إسرائيل لقبول بعض التنازلات لصالح الفلسطينيين قبل التوصل إلى أي اتفاق تطبيع مع الدولة اليهودية.

وبحسب المسؤول، فإن السلطة الفلسطينية والجانب السعودي منخرطون منذ شهور في مناقشات لإدراج القضية الفلسطينية في أي اتفاق تطبيع مستقبلي بين إسرائيل والسعودية.

وأشار المصدر إلى أن الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، وشخصيات أخرى مقربة من عباس مسؤولون حاليًا عن هذا الملف.

كما التزمت السلطة الفلسطينية الصمت بشأن زيارة وزير السياحة الإسرائيلي حاييم كاتس إلى الرياض الشهر الماضي - وهي أول زيارة عامة ورسمية لوزير في الحكومة الإسرائيلية للمملكة.

وتزامنت زيارة كاتس للسعودية مع وصول وفد سعودي رفيع المستوى إلى رام االله في اليوم نفسه، 26 سبتمبر، في أول زيارة من نوعها يقوم بها مسؤولون سعوديون منذ اتفاقيات أوسلو عام 1993. وترأس الوفد أول سفير سعودي في فلسطين، نايف السديري، الذي قدم أوراق اعتماده لعباس خلال الزيارة.

في هذه المرحلة، يبدو أن الدلائل على الأرض تشير إلى أن السلطة الفلسطينية لا تعارض أي تطبيع سعودي إسرائيلي طالما أنها تتلقى تنازلات في المقابل، بما في ذلك الدعم الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن الجمهور الفلسطيني لا يشعر بنفس الشعور.

رفض الجمهور الفلسطيني

ونقل الموقع عن محمد البرغوثي، من سكان رام االله ويعمل محاسبا في شركة خاصة، قوله إنه من غير المعقول أن تقوم الدولة العربية الأبرز بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بقيادة حكومة يمينية متطرفة. ويبدو أن السعودية تريد أن تقدم لوزير الأمن إيتمار بن جفير ووزير المالية بيزاليل سموتريتش هدية وإنقاذ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من الأزمات السياسية والداخلية التي يواجهها.

وقال: «نحن كفلسطينيين لا نعتمد على مواقف الدول العربية، وليس للسعودية الحق في الكذب والادعاء بأن الاتفاق مع إسرائيل سيكون في مصلحتنا». واضاف أن «الشعب الفلسطيني يرفض كل اشكال التطبيع مع الاحتلال ولا نريد حماية مصالحنا من خلال مثل هذه الصفقات».

في حديثه إلى المونيتور، انتقد علاء الأطرش، الطالب في جامعة بيرزيت، السعودية لسعيها إلى صفقة تطبيع مع إسرائيل في ضوء الانتهاكات المتزايدة في المسجد الأقصى في الأيام الأخيرة.

استمرار عدم الثقة

ولفت الكاتب إلى أن إسلام الريماوي، الذي يعمل في التجارة، لم يكن متفاجئًا بجهود التطبيع السعودية لأنه يعتقد أن الدول العربية، بما في ذلك السعودية، ساعدت إسرائيل دائمًا في الماضي. وقال للمونيتور: «التطبيع العلني اليوم بين الدول العربية وإسرائيل هو استمرار للعلاقات السرية المستمرة منذ عقود».

كما ألقى الريماوي باللوم على السعودية في التخلي عن القضية الفلسطينية. فخلال الانتفاضة الثانية عام 2002، عندما اقتحمت إسرائيل الضفة الغربية وحاصرت ياسر عرفات في مكتبه في رام االله، طرحت المملكة مبادرة السلام العربية. اليوم وبعد 20 عاما تتخلى المملكة عن هذه المبادرة، وفقًا للريماوي.

وقال: «اليوم، في ضوء المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية ضد إسرائيل، وعدم وجود حل سياسي ووجود حكومة إسرائيلية متطرفة تريد تهجيرنا وقتلنا، السعودية على وشك إبرام اتفاق تطبيع مع إسرائيل».

يعتقد محمد النتشة، صاحب متجر في رام االله، أن القضية الفلسطينية لم تعد تهم الدول العربية لأنها الآن أكثر تركيزًا على مصالحها الشخصية.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسة والمسح في سبتمبر أن 56% من الفلسطينيين يعتقدون أن التطبيع السعودي الإسرائيلي ضار وسيفرض سلامًا فلسطينيًا إسرائيليًا بحكم الواقع؛ وكان 72% ممن شملهم الاستطلاع ضد انخراط السلطة الفلسطينية في محادثات مع السعودية والولايات المتحدة حول التطبيع مع إسرائيل.

فيما يتعلق بالمطالب الفلسطينية التي قد تطلبها السعودية في إطار صفقة التطبيع، رفض 53% من المستجيبين أي نوع من المطالب، لأنهم يعتقدون أن التطبيع مع إسرائيل غير مقبول تمامًا قبل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومع ذلك، اختار 12% من المجيبين إطلاق سراح السجناء كشرط لإدراجه في صفقة التطبيع، واختار 10% اعتراف إسرائيل بحل الدولتين على أساس حدود عام 1967؛ واختار 8% أن تكون الأراضي في المنطقة ج خاضعة للسيطرة الفلسطينية؛ واختار 8% الإفراج عن الأموال الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تحتجزها إسرائيل

حاليًا.

في تقرير في وقت سابق من هذا الأسبوع، كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن توترات بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو بشأن التنازلات التي ستقدم للفلسطينيين في إطار أي صفقة سعودية إسرائيلية. وبحسب الصحيفة، أبلغت الإدارة الأمريكية إسرائيل أنه بدون خطوات مهمة تجاه الفلسطينيين، سيكون من الصعب على مجلس الشيوخ الأمريكي الموافقة على صفقة أمنية عسكرية مع المملكة العربية السعودية، والتي تتضمن اتفاقية التطبيع.

ذا هيل: مقاومة القمع في زنزانة مصرية

(ترجمات . ذا هيل)

نشر موقع ذا هيل الأمريكي مقالًا للصحفية المصرية سولافة مجدي تناولت فيه الانتهاكات الحقوقية التي يمارسها النظام غالمصري بحق السجناء.

وأشارت الكاتبة في مستهل مقالها إلى استلامها يوم الخميس الماضي جائزة من مؤسسة الديمقراطية من أجل العالم العربي الآن في نادي الصحافة الوطني في واشنطن العاصمة.

ولفتت إلى أن الحدث الرسمي اللامع كان يختلف تمام الاختلاف عن سجن القنطرة النسائي، شمال القاهرة، حيث احتُجزت تعسفيًا لما يقرب من عامين. خضعت لفحوصات قسرية وحُرمت من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة لمشاكل طبية خطيرة، بما في ذلك أورام الرحم.

واستعرضت الكاتبة ما تعرضت لها داخل زنزانها في الفترة التي قضتها داخل السجن وحجم الانتهاكات الحقوقية التي تعرضت لها.

وأشارت الكاتبة إلى أنها سُجنت من 2019-2021 بتهمة العضوية في جماعة إرهابية ونشر «أخبار كاذبة».

ولفتت الكاتبة إلى أن صديقتها وزميلتها السابقة في الزنزانة، حسيبة محسوب، لا تزال مسجونة منذ عام 2019 بزعم انضمامها إلى جماعة الإخوان المسلمين. وتعاني حسيبة من عدد من المشكلات الصحية التي لم توفر لها السلطات العلاج اللازم.

ووفقًا لتقديرات حقوقية، يقبع ما يقدر بنحو 60 ألف سجين رأي في السجون المصرية في ظل ظروف قمعية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وتقول الكاتبة إنه وفي حين تجري مصر انتخابات رئاسية، وهي لحظة محورية لمستقبلها، لا تزال أكثر من 250 سجينة سياسية، بما في ذلك خمس صحفيات، مسجونات ظلمًا، مشيرة إلى أن أملهم القوي هو أن يعطي المرشحون للرئاسة الأولوية للإفراج عنهن. وعلى الرغم من خيبات الأمل المتكررة لأن قوائم العفو عن السجناء الأخيرة استبعدتهن، فإن رغبتهن بسيطة ولكنها عميقة: أن يسعى كل مرشح لإنهاء أحكام السجن الجائرة.

وناشدت الكاتبة عضوات الكونجرس الأمريكيات التدخل، والعمل على تعزيز الحماية وسيادة القانون الدولي، والتغلب على الفساد الذي يؤدي مرارًا إلى هذه الاعتقالات التعسفية في مصر وخارجها.

الآن فرصة حيوية لإعادة النظر في دور الولايات المتحدة والاعتداءات واستهداف ومعاملة الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان التي تؤثر على المجتمع الأكبر في مصر.

وتختم بقولها إن حرية الصحافة، الحصن الأكبر للديمقراطية، على المحك.

أسوشيتد برس: محكمة استئناف مصرية تؤيد حكما بالسجن 6 أشهر ضد منتقد شرس للحكومة

(ترجمات . أسوشيتد برس)

اهتمت وكالة أسوشيتد برس بتأييد محكمة الاستئناف المصرية لحكم بسجن السياسي المعارض هشام قاسم ستة أشهر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن محكمة استئناف مصرية أيدت، السبت، حكمًا بالسجن ستة أشهر على منتقد شرس للحكومة أدين بالتشهير الشهر الماضي في قضية نشأت عن خلاف عبر الإنترنت.

وأدين هشام قاسم، وهو مسؤول بارز في التيار الحر، وهو ائتلاف من أحزاب ليبرالية في الغالب، بإهانة وتشويه سمعة كمال أبو عيطة، وزير العمل الأسبق والشخصية المعارضة. كما أدين بالاعتداء اللفظي على ضابط شرطة.

وحُكم على قاسم الشهر الماضي بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 20 ألف جنيه مصري (حوالي 647 دولارًا)، وفقًا لحسام بهجت، رئيس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، التي تمثل قاسم أمام المحكمة.

وقال بهجت إنه استأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف التي أكدت الحكم يوم السبت.

وأشارات الوكالة إلى أن قاسم، الذي أدار لعقود سلسلة من المنافذ الإخبارية التي ساعدت في الحفاظ على قطاعات حرة للصحافة الحرة المستقلة في مصر، اعتقل في أغسطس بعد أن استجوبه ممثلو النيابة بشأن اتهامات وجهها أبو عيطة.

في البداية، أمرت النيابة بالإفراج عن قاسم بشرط دفع كفالة قدرها 5000 جنيه مصري (161 دولارًا). لكن قاسم رفض الدفع واقتيد إلى مركز للشرطة في القاهرة، حيث زُعم أنه كان يسيء لفظيًا إلى ضباط الشرطة.

ورفض قاسم ومحاموه الاتهامات.

وأثارت القضية إدانة جماعات حقوقية وجددت الاهتمام العالمي بسجل مصر السيئ في مجال حقوق الإنسان. وقالت منظمة العفو الدولية إن الاتهامات ذات دوافع سياسية.

وشنت مصر، الحليف المقرب للولايات المتحدة، حملة واسعة النطاق على المعارضة على مدى العقد الماضي، وسجنت آلاف الأشخاص. معظم المسجونين هم من أنصار الرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي، لكن حملة القمع اجتاحت أيضًا نشطاء علمانيين بارزين.

ذا ريبورتر: عودة التوتر بشأن سد النهضة مرة أخرى مع تصاعد الرسائل بين إثيوبيا ومصر في مجلس الأمن الدولي

(ترجمات . ذا ريبورتر)

نشرت صحيفة ذا ريبورتر تقريرًا أعدّه صموئيل بوغال يسلط الضوء على عودة التوتر بشأن سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

وقالت الصحيفة الإثيوبية إن إثيوبيا ومصر تخوضان مرة أخرى معركة دبلوماسية شرسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما تظهر رسائل وزيري خارجية البلدين.

أصبح ملء المرحلة الرابعة من سد النهضة الإثيوبي الكبير أحدث نقطة اشتعال لتبادل قوي للكلمات بين البلدين.

وتتهم مصر إثيوبيا بانتهاك اتفاق ثلاثي، بينما تدعي إثيوبيا عدم انتهاك القواعد.

وأوضحت الصحيفة أن الرسالة الأولية تهدف لتوصيل ما تشعر به مصر من قلق إلى رئيس مجلس الأمن. وقام بكتابتها سامح شكري، وزير خارجية مصر، وقدمه المندوب الدائم للبلاد لدى الأمم المتحدة، السفير أسامة عبد الخالق، في 12 سبتمبر 2023.

بعد يومين فقط من إعلان إثيوبيا استكمال الملء الرابع للسد، اتهمت مصر إثيوبيا بارتكاب «انتهاكات متكررة للقانون الدولي»، بما في ذلك اتفاقية إعلان المبادئ لعام 2015 بين الدول الثلاث - إثيوبيا ومصر والسودان - بشأن سد النهضة.

وردًا على اتهام مصر، قدم الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، السفير تسفاي يلما، رسالة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي، ديميكي ميكونين، إلى رئيس المجلس في 18 سبتمبر 2023.

وذكرت إثيوبيا أن الموضوع «خارج نطاق ولاية مجلس الأمن».

وتلفت الصحيفة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تناشد فيها الدولتان مجلس الأمن بشأن قضية سد النهضة. وكتبت مصر إلى المجلس ثلاث مرات على الأقل في عام 2020، وثلاث مرات أخرى في عام 2021، ومرة واحدة في العام الماضي. وردت إثيوبيا على كل من هذه الرسائل.

يغير المجلس رئاسته الشهرية بالتناوب بين دوله الأعضاء الـ 15. كانت آخر مرة طلبت فيها مصر تدخلًا من رئيس

المجلس وطعنت إثيوبيا في ذلك في سبتمبر 2023، عندما كان الرئيس إيدي راما، رئيس وزراء ألبانيا.

في سبتمبر 2021، أصدر رئيس المجلس في ذلك الوقت بيانًا شجع فيه إثيوبيا وبلدي المصب على إجراء مفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والتوصل إلى اتفاق مقبول وملزم «في إطار زمني معقول».

وفي خطابه أمام المجلس في منتصف الشهر الماضي، ذكر وزير خارجية مصر أن «استمرار ممارسات إثيوبيا الأحادية الجانب يمكن أن يشكل تهديدًا وجوديًا لمصر واستقرارها، مما يعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر»، موضحًا سبب لفت انتباه المجلس إلى هذه المسألة.

ورد ديميكي قائلًا إنه «لا يوجد نزاع أو وضع من شأنه أن يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعا». وأكد أن مسألة السد ليست مدرجة في جدول أعمال المجلس.

جيروزاليم بوست: مصر تحذر من عواقب وخيمة للتصعيد في إسرائيل

(أمني وعسكري . جيروزاليم بوست)

شنت حركة حماس هجومًا مباغتًا غير مسبوق من البر والبحر والجو على إسرائيل أسفر عن مقتل المئات وأسر العشرات، فيما اعتبره المراقبون فشلًا استخباراتيًا ذريعًا لدولة الاحتلال، وفق ما تخلص تقارير أجنبية عدة.
اهتمت الصحافة الدولية بالهجوم الذي بدأته حركة حماس على إسرائيل وأطلقت عليه «طوفان الأقصى» والذي يأتي ردًا على الاقتحام الإسرائيلية للمسجد الأقصى.

مصر تُحذر
قالت صحيفة جيروزاليم بوست إن مصر حذرت من «عواقب وخيمة» لتصعيد التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين في بيان لوزارة الخارجية نقلته وكالة الأنباء الرسمية يوم السبت.
ودعت مصر إلى «ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب تعريض المدنيين لمزيد من الخطر».

الموقف السعودي
وقالت صحيفة واشنطون إكزامينر إن السعودية اتهمت إسرائيل بإثارة العداء الفلسطيني بعد هجوم دام لحماس من غزة أودى بحياة العشرات من الإسرائيليين.
وقالت وزارة الخارجية السعودية، السبت، إن «المملكة تدعو إلى وقف فوري للتصعيد بين الجانبين وحماية المدنيين وضبط النفس. وتذكّر المملكة بتحذيراتها المتكررة من مخاطر انفجار الأوضاع نتيجة استمرار الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وتكرار الاستفزاز المنهجي لمقدساته».

الموقف الأمريكي
وأبرزت صحيفة جيروزاليم بوست تحذير بايدن «الآخرين» من مهاجمة إسرائيل، وتقديمه «دعمًا قويًا» لإسرائيل.
وقالت الصحيفة العبرية إن بايدن كان من بين عديد من كبار المسؤولين الأمريكيين وقادة العالم والدبلوماسيين الذين تحدثوا لدعم إسرائيل مع شن الجيش الإسرائيلي هجومًا كبيرًا على غزة أطلق عليه عملية السيوف الحديدية.

فشل استخباراتي ذريع
بدورها قالت صحيفة واشنطون بوست إن هجوم حماس جاء بعد يوم واحد فقط من الذكرى الخمسين لبدء حرب

/ moasher

أكتوبر 1973، أحد أحلك فصول التاريخ الإسرائيلي، عندما شن تحالف من الدول العربية هجومًا مفاجئًا على الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان.
وكان الهجوم بمثابة فشل استخباراتي ذريع من جانب إسرائيل، التي فرضت حصارًا اقتصاديًا معوقًا على غزة منذ أن استولت حماس على السلطة في عام 2007.

سراب الاستقرار
من جانبها قالت صحيفة نيويورك تايمز إنه وبعد ما يقرب من 50 عامًا من اليوم التالي لحرب أكتوبر عام 1973، فوجئت إسرائيل مرة أخرى بهجوم مباغت، وهو تذكير مذهل بأن الاستقرار في الشرق الأوسط لا يزال سرابًا دمويًا.
وعلى عكس سلسلة الاشتباكات مع القوات الفلسطينية في غزة على مدى السنوات الثلاث الماضية، يبدو أن هذا صراع واسع النطاق شنته حماس وحلفاؤها، مع وابل من الصواريخ وتوغلات في إسرائيل نفسها، ومع قتل الإسرائيليين وأسْرهم.
وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن التأثير النفسي على الإسرائيليين قورن بصدمة 11 سبتمبر في أمريكا. لذلك بعد أن يصد الجيش الإسرائيلي الهجوم الفلسطيني الأولي، فإن السؤال عما يجب فعله بعد ذلك سيلوح في الأفق.
هناك القليل من الخيارات الجيدة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي أعلن الحرب ويتعرض لضغوط من أجل رد عسكري كبير.

هجوم غير مسبوق
وذكر موقع نيوزماكس أن تشاك فريليتش، النائب السابق لمستشار الأمن القومي الإسرائيلي، ألقى باللوم في الموت والدمار الناجمين عن هجوم حماس غير المسبوق على إسرائيل يوم السبت على «الفوضى» داخل القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.
وقال فريليتش «هذا فشل كامل للاستخبارات وفشل في الاستعداد العملياتي، لذلك يجب أن يكون هناك محاسبة المسؤولين عن هذا الفشل»، واصفًا هجوم حماس بأنه «غير مسبوق في التاريخ الإسرائيلي».

صدمة إسرائيلية آخرى
ووصفت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) هجوم حماس بالصادم لإسرائيل.
وبحسب الشبكة، فبعد خمسين عامًا من حرب أكتوبر، التي بدأت بهجوم مفاجئ على إسرائيل من جانب مصر وسوريا، شن فلسطينيون هجومًا كبيرً على إسرائيل.
كان هذا الهجوم أيضًا غير متوقع، في عطلة يهودية أخرى.
تصاعدت التوترات مؤخرًا في قطاع غزة، لكن المقولة التقليدية كانت تشي بأن لا حماس ولا إسرائيل تريد تصعيدًا.
وبدلًا من ذلك، كانت حماس تخطط لعملية متطورة ومنسقة. وفي وقت مبكر من صباح اليوم، ومع إطلاق وابل مكثف من الصواريخ وصل بعضها إلى أبعد من القدس وتل أبيب، دخل المقاتلون الفلسطينيون جنوب إسرائيل بحرا وبرا وجوا.

يصرخون طلبًا للمساعدة
قالت صحيفة نيويورك بوست الأمريكية إن المستوطنين الإسرائيليين يصرخون طلبًا للمساعدة يوم السبت بعد إطلاق حركة حماس حوالي 2500 صاروخ من غزة عبر وسط وجنوب إسرائيل، ووصلت إلى القدس وتل أبيب - بينما تسللت قوات حماس إلى المستوطنات في جنوب البلاد عن طريق البر والبحر والجو.
وأفادت التقارير أن أكثر من 1000 إسرائيلي أصيبوا بجراح وأن 150 قتلوا.
وقالت الصحيفة إن الإسرائيليين الذين يعيشون في الجنوب يتوسلون الجيش لإرسال قوات الأمن، قائلين إنهم بحاجة ماسة للمساعدة.